

تقرير مجلس الإدارة حول أنظمة الرقابة الداخلية على إعداد التقارير المالية

تقرير تقييم الرقابة الداخلية على التقارير المالية

إن مجلس إدارة بلدنا ش.م.ع.ق. والتي يشار لها بـ ("الشركة") مسؤول عن وضع ضوابط ملائمة للرقابة الداخلية على التقارير المالية ("ICOFR") والحفاظ عليها حسب ما هو مطلوب من قبل هيئة قطر للأسواق المالية. وقد تم تصميم إجراءاتنا الخاصة بالرقابة الداخلية على التقارير المالية من أجل توفير ضمانات معقولة بشأن كفاءة التقارير المالية وعملية إعداد البيانات المالية الموحدة للشركة لأغراض تقديم التقارير لجهات خارجية وفقاً للمعايير الدولية لإعداد التقارير المالية. وتشمل الرقابة الداخلية على التقارير المالية ضوابط وإجراءات الإفصاح المصممة للحيلولة دون إصدار بيانات غير دقيقة.

لقد قمنا بتقييم فعالية تصميم وتطبيق نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م وفقاً للمعايير الموضحة في الرقابة الداخلية - الإطار المتكامل لعام ٢٠١٣ الذي أصدرته لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي ("COSO").

لقد قمنا بتغطية جميع العمليات الهامة للشركة في تقييمها للرقابة الداخلية على التقارير المالية كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، وللفترة من ١ يناير ٢٠٢١ إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م.

أصدر مدقق حسابات الشركة، السادة مورستيفنز وشركاه - محاسبون قانونيون (مور) - قطر، تقرير تأكيد معقول بشأن تقييمنا للرقابة الداخلية على التقارير المالية.

١. مخاطر التقارير المالية

تتمثل المخاطر الرئيسية في إعداد التقارير المالية في أن البيانات المالية لا تقدم عرضاً حقيقياً وعادلاً بسبب الأخطاء سواء كانت غير متعمدة أو ناشئة عن إحتيال، أو عدم نشر البيانات المالية في الوقت المناسب. ينشأ عدم وجود عرض عادل عندما يحتوي واحد أو أكثر من كشوف أو إفصاحات القوائم المالية على أخطاء أو إغفالات جوهرية.

تعتبر الأخطاء جوهرية إذا كان بإمكانها، التأثير بشكل فردي أو جماعي على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون بناء على البيانات المالية.

لتعزيز مخاطر التقارير المالية، أنشأت الشركة أنظمة للرقابة الداخلية على التقارير المالية بهدف تقديم تأكيد معقول ولكن ليس كامل على الأخطاء الجوهرية. قامت الشركة بإجراء تقييمها لفعالية الرقابة الداخلية على التقارير المالية بناء على الإطار المتكامل لعام ٢٠١٣ الذي أصدرته لجنة المنظمات الراعية للجنة تريدواي "The COSO Framework" حيث توصي اللجنة بوضع أهداف محددة لتسهيل تصميم وتقييم كفاءة نظام الرقابة الداخلية.

يتضمن إطار عمل اللجنة سبعة عشر مبدأً أساسياً وخمسة عناصر كما يلي:

- بيئة الرقابة
- تقييم المخاطر
- الأنشطة الرقابية
- المعلومات والإتصال
- المراقبة

تم تحديد وتوثيق الضوابط التي تغطي كل مبدأ من المبادئ السبعة عشر والعناصر الخمسة. نتيجة إنشاء أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية، إعتمدت الإدارة أهداف البيانات المالية التالية:

- الوجود / الحدوث - وجود الموجودات والمطلوبات وأن المعاملات قد حدثت بالفعل.
- الإكتمال - تم تسجيل جميع المعاملات، وتم إدراج أرصدة الحسابات في البيانات المالية.
- التقييم / القياس - يتم تسجيل الموجودات والمطلوبات والمعاملات في التقارير المالية بالمبالغ المناسبة.
- الحقوق والإلتزامات والملكية - يتم تسجيل الحقوق والإلتزامات بشكل مناسب كموجودات ومطلوبات.
- العرض والإفصاح - تصنيف التقارير المالية والإفصاح عنها وعرضها بشكل مناسب.

ومع ذلك، فإن أي نظام للرقابة الداخلية، بما في ذلك الرقابة الداخلية على التقارير المالية بغض النظر عن حسن ادارته وتشغيله يمكن ان يوفر تأكيداً معقولاً وليس كاملاً لتحقيق أهداف نظام الرقابة. بناء على ذلك، قد لا تمنع ضوابط الكشف والإجراءات أو الأنظمة الخاصة بالرقابة الداخلية على التقارير المالية ICOFR جميع الأخطاء أو جميع أشكال الإحتيال. بالإضافة، يجب أن يعكس تصميم نظام الرقابة حقيقة وجود قيود على الموارد، ويجب أخذ فوائد الضوابط بالنسبة لتكاليفها بعين الاعتبار.

٢. تنظيم نظام الرقابة الداخلية

الوظائف المشاركة في نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية

يتم تنفيذ ضوابط نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية من قبل جميع وظائف الأعمال ووظائف البنية التحتية مع المشاركة في مراجعة ربع سنوية موثوقة للدفاتر والسجلات التي تقوم عليها البيانات المالية. بناءً على ذلك، يحتوي تفعيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية على موظفين في وظائف مختلفة في جميع أنحاء الشركة.

تحدد هذه العوامل، ككل، طبيعة ومدى الأدلة التي تتطلبها الإدارة من أجل أن تكون قادرة على تقييم ما إذا كان نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية فعال أم لا. إن هذه الأدلة نفسها تأتي من الإجراءات المتكاملة ضمن المسؤوليات اليومية للموظفين أو من الإجراءات المنفذة خصيصاً لأغراض تقييم أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية. تشكل المعلومات الواردة من مصادر أخرى أيضاً عنصراً مهماً من عناصر التقييم، حيث إن هذه الأدلة قد تثير اهتمام الإدارة أو قد تثبت النتائج أو الأخطاء.

وقد تضمن التقييم تقييماً لتصميم وتنفيذ وفعالية تشغيل الضوابط في مختلف العمليات بما في ذلك الإيرادات الذمم المدينة والخزينة والمشتريات والدفعات والموارد البشرية والرواتب والأصول الثابتة الملموسة وغير الملموسة والمخزون والسجلات المالية والتقارير المالية وضوابط تكنولوجيا المعلومات وضوابط التنظيم ومراقبة الإفصاح.

نتيجة لتقييم تصميم وتطبيق فعالية أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية، لم تحدد الإدارة أي نقاط ضعف مادية وخلصت إلى أن أنظمة الرقابة الداخلية على التقارير المالية، تم تصميمها وتطبيقها وتشغيلها بشكل مناسب كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١م.

ضوابط للحد من مخاطر أخطاء التقارير المالية

يتكون نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية من عدد كبير من الضوابط والإجراءات الداخلية التي تهدف إلى التقليل من مخاطر أخطاء البيانات المالية إلى حدها الأدنى. كما يتم دمج هذه الضوابط في عملية التشغيل وتشمل تلك التي:

- تكون مستمرة أو دائمة بطبيعتها مثل الإشراف من خلال السياسات والإجراءات المكتوبة أو الفصل بين الواجبات،
- تعمل على أساس دوري مثل تلك التي يتم تنفيذها كجزء من عملية إعداد البيانات المالية السنوية.
- تكون وقائية أو مانعة للأخطاء في طبيعتها.
- يكون لها تأثير مباشر أو غير مباشر على البيانات المالية نفسها. تتضمن عناصر التحكم التي لها تأثير غير مباشر على البيانات المالية عناصر التحكم على مستوى الكيانات والضوابط العامة لتكنولوجيا المعلومات مثل الوصول إلى النظام وضوابط النشر. في حين أن عنصر التحكم ذي التأثير المباشر يمكن أن يكون، على سبيل المثال تسوية تدعم عنصراً في بيان المركز المالي بصورة مباشرة.
- تكون مميزة للعناصر الآلية و / أو اليدوية. عناصر التحكم الآلية هي وظائف تحكم مضمنة في عمليات النظام مثل الفصل الذي يفرضه تطبيق عناصر التحكم في المهام وفحص إكمال ودقة المدخلات. الضوابط الداخلية اليدوية هي تلك التي يديرها فرد أو مجموعة من الأفراد مثل تفويض المعاملات.

٣. قياس مدى ملائمة تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل ضوابط الرقابة الداخلية

قامت الشركة بإجراء تقييماً رسمياً لمدى كفاية تصميم وتطبيق وفعالية تشغيل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية. يتضمن هذا التقييم تقييماً لتصميم وتطبيق فعالية تشغيل أنظمة الرقابة بالإضافة إلى الضوابط الفردية التي تشكل نظام الرقابة الداخلية على التقارير المالية مع الأخذ بعين الاعتبار:

- خطر وجود أخطاء في البنود المدرجة في البيان المالي، مع الأخذ بعين الاعتبار بعض العوامل مثل الأهمية الجوهرية وقابلية بيان البيانات المالية لتلك الأخطاء.
- مدى حساسية الضوابط المحددة للفشل، مع الأخذ بعين الاعتبار عوامل مثل درجة الأتمتة والتعقيد ومخاطر تجاوز الإدارة وكفاءة الموظفين ومستوى الحكم المطلوب.